كتاب إسرائيلى يكشف: عرب حذروا إسرائيل من 7 أكتوبر 3-2

الشرينى: انفردت بإبلاغ محفوظ بجائزة نوبل وليس الأهرام 5-4

انجاز الفراعنة فى «تارانتو 26» 58 ميدالية فى 23 رياضة 9

الولايات المتحدة تبدأ مرحلة جديدة: حرب الناقلات... ناقلة مقابل ناقلة

قال مسؤولون أمريكيون إن الجيش الأميركي هاجم ناقلتي نفط تابعتين للحكومة الإيرانية، ضمن موجة الضربات التي نُفذت يوم الثلاثاء.

وهذه هي المرة الأولى التي يستهدف فيها الجيش الأميركي ناقلات إيرانية ردًا على هجمات إيرانية استهدفت سفنًا في مضيق هرمز، وليس بهدف منعها من خرق الحصار البحري.

وقال مسؤول أميركي إن هذه الخطوة تأتي في إطار سياسة جديدة تقوم على مبدأ "ناقلة مقابل ناقلة" وافق عليها الرئيس دونالد ترامب بهدف تعزيز الردع ومنع إيران من مهاجمة الناقلات التي تعبر المضيق.

وقال مسؤولون أميركيون إن نحو ١٠٠ هدف تعرضت للهجوم خلال ضربات يوم الثلاثاء.

وكانت ناقلتا النفط الحكوميتان الإيرانيتان راسيتين قبالة الساحل الإيراني، إلى الشمال من خط الحصار البحري الأميركي، وأطلقت طائرات أميركية مسيّرة صواريخ أصابت غرف المحركات في الناقلتين.

وقال مسؤولون أميركيون إن قائمة الأهداف شملت مواقع للدفاع الجوي تابعة للحرس الثوري الإيراني، وأنظمة رادار، وقدرات لزرع الألغام، ومواقع اتصالات، ومنصات لإطلاق صواريخ كروز مضادة للسفن، ومنصات لإطلاق طائرات مسيّرة هجومية.

وأضاف المسؤولون أن الرد الإيراني فشل، فقد أطلقت إيران نحو ٢٥ صاروخًا باليستيًا، لكن نصفها فقط وصل إلى المجال الجوي الأردني، وجرى اعتراض عشرة صواريخ، فيما سقطت ثلاثة أخرى من دون وقوع إصابات.

كما أطلقت إيران نحو ٢٤ طائرة مسيّرة باتجاه قواعد أميركية في البحرين، لكن معظمها جرى اعتراضه، وفقًا لمسؤول أميركي.

وأطلقت أيضًا صواريخ باليستية وطائرات مسيّرة باتجاه قواعد أميركية في الكويت، كما أُطلقت طائرتان مسيّرتان باتجاه قاعدة أميركية في أربيل بإقليم كردستان العراق، لكنهما اعتُرضتا.

وقال البيت الأبيض والقيادة المركزية الأميركية (سنتكوم) إن الضربات جاءت ردًا على محاولات الحرس الثوري الإيراني الأخيرة مهاجمة سفن تجارية في مضيق هرمز، فضلًا عن استهداف قواعد أميركية في المنطقة.

لكن الهجمات كانت أيضًا جزءًا من خطة يدرسها ترامب وكبار مساعديه خلال الأيام الأخيرة، تهدف إلى منع إيران من إعادة بناء قدراتها الرادارية والصاروخية التي تحتاج إليها لمهاجمة السفن العابرة للمضيق، وكانت أكسيوس قد كشفت عن هذه الخطة يوم الاثنين.

وقال مسؤول أميركي إن الفكرة تتمثل في تقليص مخاطر الهجمات الإيرانية على ناقلات النفط وسفن البحرية الأميركية وطائرات سلاح الجو الأميركي، أو "جزّ العشب" على حد تعبيره، في إشارة إلى توجيه ضربات دورية لإضعاف القدرات الإيرانية ومنع إعادة بنائها.

وقال مسؤول أميركي لأكسيوس يوم الثلاثاء إن الضربات الجديدة أضعفت قدرات إيران الهجومية في المضيق، و "وفّرت شهرًا على الأقل"، من انخفاض مستوى التهديد الذي تتعرض له السفن التجارية.

أكسيوس

جريدة أسبوعية - تصدر عن مؤسسة المشهد للصحافة والنشر

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
مجدى شندى

الموقع الإلكترونى
www.elmashhad.online

العدد 359 -السنة الرابعة عشرة-
الثلاثاء 1 سبتمبر 2026 م
الموافق 18 ربيع الآخر 1448 هـ
10 صفحة - الثمن : 5 جنيهات

المشهد
لا سقف للحرية

ثقافة

د.زينب العسال تكتب عن سيرة الجحراوى 06

رياضة

الزمالك وبيراميدز والأهلى وزد فى مهمة قارية 08

صحة

بناء قدرتك العضلية ممكنة حتى بعد الـ 75 10

حكومة السعودية وأرامكو تستكشفان إمكانية الحصول على قروض بـ 8 مليارات دولار

ابن سلمان

تجرى السعودية محادثات أولية لجمع ما لا يقل عن ٨ مليارات دولار من خلال قرض جديد، فى وقت تكثف فيه المملكة جهودها لتنويع مصادر التمويل وسط التداعيات الاقتصادية للحرب مع إيران.

وبدأ المركز الوطنى لإدارة الدين فى السعودية استطلاع آراء البنوك بشأن صفقة محتملة، وفقًا لمصادر مطلعة طلبت عدم الكشف عن هوياتها لخصوصية المعلومات.

وقالت مصادر إن شركة أرامكو السعودية، عملاق النفط المدعوم من الدولة، تجرى محادثات مماثلة مع البنوك، ولا تزال الصفقتان المحتملتان فى مرحلة مبكرة، وقد لا يتم تنفيذهما فى نهاية المطاف.

ولم يتسن الحصول على تعليق من ممثلى المركز الوطنى لإدارة الدين، التابع لوزارة المالية السعودية، فيما امتنعت أرامكو عن التعليق.

وتأتى التحركات السعودية فى وقت تواجه فيه المملكة ودول خليجية أخرى التداعيات الاقتصادية للحرب الإقليمية، التى لا تزال تعرقل حركة التجارة عبر مضيق هرمز وترفع تكاليف الواردات وتضغط على سلاسل الإمداد.

واستهدفت طهران منشآت للطاقة فى السعودية، بينما هدد الحوثيون المدعومون من إيران السفن فى البحر الأحمر، ما زاد من تعقيد جهود المملكة لتجاوز مضيق هرمز عبر تصدير النفط من ساحلها الغربى.

وفى الوقت نفسه، سجل الاقتصاد السعودى فى الربع الثانى أشد انكماش له منذ جائحة كورونا، إذ ساهمت الهجمات فى تراجع قطاع النفط بنحو ٢٥٪.

وادى الصراع أيضًا إلى ارتفاع أسعار النفط، ما وفر بعض الدعم للمالية العامة السعودية.

وبلغ متوسط سعر خام برنت القياسى نحو ٨٧ دولارًا للبرميل هذا العام، الأمر الذى ساعد فى تخفيف الضغوط المالية على المملكة فى أعقاب الحرب.

ومع ذلك، سجلت السعودية عجزًا فى الميزانية بلغ ٣٤,٣ مليار ريال (٩,١ مليارات دولار) خلال الربع الثانى.

وتأتى الاتصالات الأخيرة مع البنوك بعدما أعلن المركز الوطنى لإدارة الدين فى مايو أنه أكمل خطة الاقتراض السنوية، بعد تأمين نحو ٩٠٪ من احتياجاته التمويلية، وقال حينها إن أى احتياجات إضافية ستتم تلبيتها بصورة أساسية عبر القنوات الخاصة والأسواق المحلية.

وبرزت السعودية كواحدة من أنشط المقترضين فى الأسواق الناشئة، إذ جمعت نحو ٦ مليارات دولار من خلال سندات محلية ودولية هذا العام، بينما جمعت أرامكو ٤ مليارات دولار إضافية.

كما جمع صندوق الاستثمارات العامة ٧ مليارات دولار فى مايو، فى واحدة من أولى صفقاته فى الأسواق العامة منذ اندلاع الحرب مع إيران.

وحصل المركز الوطنى لإدارة الدين أواخر العام الماضى، على قرض مشترك بقيمة ١٣ مليار دولار لأجل سبع سنوات، فى خطوة نادرة عكست مساعى المملكة للاستفادة من مصادر تمويل خارج أسواق رأس المال لتمويل خطة التنويع الاقتصادى التى يقودها ولى العهد الأمير محمد بن سلمان.

ويتجلى هذا التوجه نحو الاعتماد بصورة أكبر على رأس المال الخارجى فى مختلف أنحاء المملكة.

وتعمل أرامكو على خطة لخصخصة بعض أصولها قد تجمع فى نهاية المطاف ما يصل إلى ٣٥ مليار دولار، بحسب ما أوردته بلومبرغ نيوز، كما سبق للشركة أن أكدت أنها ستظل نشطة فى أسواق الدين وستصدر أنواعًا جديدة من أدوات التمويل لجذب شرائح مختلفة من المستثمرين.

ويمتد هذا التحول أيضًا إلى صندوق الاستثمارات العامة، الذى تبلغ أصوله نحو ٩٠٠ مليار دولار.

ويستعد الصندوق لتكثيف جهوده لنقل ملكية الأصول الناضجة إلى مستثمرين من القطاع الخاص، والمضى فى عمليات الإدراج والتخارج من الاستثمارات، مع زيادة الاعتماد على رأس المال الخارجي، فى إطار استراتيجيته الجديدة لخمس سنوات.

وواصلت السعودية ضخ مليارات الدولارات فى صفقات عالمية تمتد من قطاع الألعاب إلى السيارات الكهربائية، على الرغم من الاضطرابات المرتبطة بالحرب ومساعى الرياض لإعادة ضبط الإنفاق على مشاريعها العملاقة الطموحة.

وتعهدت المملكة مؤخرًا ببناء مجمع للمدن الترفيهية قرب باريس بقيمة ٦ مليارات يورو (٧ مليارات دولار).

بلومبيرغ

سفير قطر فى واشنطن يرفض اتهامات بتمويل معاداة السامية فى الجامعات الأميركية

مشعل بن حمد آل ثاني

مايك هاكابي

رفض سفير قطر لدى الولايات المتحدة، الشيخ مشعل بن حمد آل ثاني، اتهامات السفير الأميركي لدى إسرائيل مايك هاكابي، الذي قال إن قطر ودولًا أخرى "تضخ مليارات الدولارات" في برامج دراسات الشرق الأوسط و "حملات دعائية" داخل الولايات المتحدة بهدف التأثير في الشباب وتعزيز مواقف مناهضة لإسرائيل.

ووصف الشيخ مشعل تصريحات هاكابي بأنها "مخيبة للآمال بشدة" و"غير دقيقة"، وذلك في منشور على منصة إكس يوم الثلاثاء.

وقال الشيخ مشعل: "من المخيب للآمال بشدة أن نرى أرفع ممثل أميركي لدى إسرائيل يتحدث عن قطر بهذه الطريقة الانتقاصية وغير الدقيقة، في حين أن قطر حليف رئيسي من خارج حلف شمال الأطلسي وشريك استراتيجي مهم للولايات المتحدة"، وأضاف: "لا علاقة لقطر بمعاداة السامية أو بالمشاعر المناهضة لإسرائيل في الجامعات الأميركية".

وأشار الشيخ مشعل إلى شهادة المديرة السابقة للاستخبارات الوطنية الأميركية، أفريل هاينز، أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ في الثاني من مايو ٢٠٢٤، والتي قالت فيها إنه لا توجد أدلة على أن قطر تدعم الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين والمناهضة لإسرائيل.

وأضاف سفير قطر لدى الولايات المتحدة: "لقد جرى فحص هذه الادعاءات مرارًا، ولم يتم إثباتها على الإطلاق. وقد تناولتُ أنا وكثيرون غيري هذه النقطة مرارًا وتكرارًا".

وكان هاكابي قد أطلق هذه الاتهامات خلال فعالية للائتلاف اليهودي الجمهوري يوم الاثنين، أثناء حديثه عن أسباب استمرار انتشار الخطاب المناهض لإسرائيل، ولا سيما بين الأميركيين الأصغر سنًا.

وقال هاكابي: "هناك كميات هائلة من الأموال النقدية التي تُضخ في برامج دراسات الشرق الأوسط في الولايات المتحدة، وفي الحملات الدعائية الممولة من جماعة الإخوان المسلمين وقطر ودول أخرى، والتي أنفقت مليارات الدولارات للتأثير في عقول الشباب".

ويأتي هذا السجال في ظل تدقيق مستمر منذ سنوات في الولايات المتحدة بشأن التمويل القطري للجامعات الأميركية، ووجود مؤسسات تعليمية أميركية في المدينة التعليمية في قطر.

وسعى الشيخ مشعل إلى توضيح حجم وهيكل الدعم المالي القطري المقدم لهذه المؤسسات في معرض رفضه لهذه الادعاءات.

وقال إن "الغالبية الساحقة"، من التمويل القطري تذهب إلى تشغيل فروع الجامعات الأميركية في قطر، والتي تقدم التعليم للطلاب داخل البلاد وفي أنحاء المنطقة وفق المعايير الأكاديمية الأميركية.

وقال الشيخ مشعل: "نظرًا إلى أن هذه جامعات أميركية، فإن الأموال تمر عمومًا عبر مؤسساتها الموجودة في الولايات المتحدة ويتم الإبلاغ عنها من خلالها".

وأضاف سفير قطر في واشنطن: "هذا لا يعني أن الأموال تُنفق للتأثير في الطلاب أو في الخطاب السياسي داخل الجامعات في الولايات المتحدة".

كما دخل نائب رئيس البعثة القطرية في واشنطن، حمد المفتاح، على خط الجدل، إذ أشاد في منشور على منصة إكس بمقال نشرته مجلة فوربس مؤخرًا عن المدينة التعليمية وجهود مؤسسة قطر في بناء اقتصاد قائم على المعرفة.

وقال المفتاح: "هذه مادة بالغة الأهمية، تستند إلى مقابلة مع فرانسيسكو مارموليجو، رئيس قطاع التعليم العالي في مؤسسة قطر"، وأضاف: "إنها تقدم عرضًا ممتازًا لنشأة مؤسسة قطر وجهودنا الرامية إلى التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة".

وقال المفتاح إن المقال سلط الضوء أيضًا على آلاف الطلاب الذين تخرجوا من الجامعات الشريكة في المدينة التعليمية، فضلًا عن المشاريع البحثية والشراكات الدولية التي تم تطويرها هناك.

ووصف مؤسسة قطر بأنها فريدة من نوعها لكونها تستضيف أكبر تجمع للجامعات الأميركية خارج الولايات المتحدة.

وأشار أيضًا إلى أن مارموليجو تطرق إلى الجدل الذي أثير بشأن تمويل قطر للجامعات الشريكة، بما في ذلك المخاوف المتعلقة بالنفوذ السياسي وانسحاب جامعة تكساس إيه آند إم، مع التأكيد على أن الجامعات تحتفظ بالسيطرة على شؤونها الأكاديمية والإدارية.

ورفض المفتاح الادعاءات بأن التمويل القطري يعزز معاداة السامية أو يشجع الطلاب الأميركيين على الاحتجاج، واصفًا هذه المزاعم بأنها "حملات تضليل" تصرف الانتباه عن الارتفاع الأوسع في خطاب الكراهية، بما في ذلك معاداة السامية والإسلاموفوبيا.

وقال إن مثل هذه الاتهامات قد تؤدي إلى تحويل قطر إلى "كبش فداء".

وكان مقال فوربس المنشور يوم الاثنين، قد تناول تطور المدينة التعليمية ودور مؤسسة قطر في تمويل الفروع الجامعية الشريكة فيها.

وقال المقال إن مؤسسة قطر توفر رأس المال اللازم لبناء مقرات الجامعات، كما تغطي تكاليف تشغيلها، بما في ذلك رواتب أعضاء هيئة التدريس والموظفين، بما يسمح للجامعات الشريكة بالعمل في قطر من دون الاعتماد ماليًا على فروعها داخل الولايات المتحدة.

وأعلنت جامعة تكساس إيه آند إم عام ٢٠٢٤، أنها ستغلق فرعها في قطر، بعدما صوّت مجلس الأمناء في فبراير/شباط ٢٠٢٤ على إنهاء الاتفاق مع مؤسسة قطر، وقالت الجامعة إن القرار استند إلى تركيزها على مهمتها الأساسية في ولاية تكساس والولايات المتحدة، إلى جانب حالة عدم الاستقرار في المنطقة.

ومن المتوقع أن يُغلق فرع الجامعة في قطر بشكل كامل بحلول الحادي والثلاثين من أغسطس ٢٠٢٨.

الدوحة نيوز

سوريا الطموحة إلى دور تقدم خيارات لتجاوز مضيق هرمز

تعبر خمسة آلاف شاحنة عملاقة محمّلة بالنفط من الخليج هذا الامتداد من الصحراء القاحلة عبر منطقة القريتين، في قافلة طويلة تشق طريقها نحو البحر المتوسط، بعد أن بدأت الشاحنات التنقل بين مصافي جنوب العراق وميناء بانياس السوري في أبريل الماضي، في تجربة أولية أطلقها مصدّرو النفط العراقيون للالتفاف على مضيق هرمز، أثر توقف حركة سفن الشحن فيه بسبب الحرب الأميركية الإسرائيلية مع إيران.

وقد تحوّل الموكب اليومي المتراص من شاحنات الصهاريج إلى نموذج يوضح كيف تسعى سوريا وحكومتها الجديدة إلى الاستفادة من إعادة تشكيل تدفقات الطاقة العالمية، حيث تستعد دمشق للاستفادة من رفع العقوبات الدولية واستمرار الحرب في الخليج بعد أكثر من ١٨ شهرًا على سقوط بشار الأسد، الذي فرّ إلى الخارج بعد ٢٤ عامًا قضاها في السلطة، وهي تروّج لنفسها بقيادة رئيسها الجديد أحمد الشرع، باعتبارها ممرًا بريًا يتمتع بقدر نسبي من الاستقرار لنقل الطاقة والبضائع، وبديلًا لمضيق هرمز بفضل منفذها إلى أوروبا عبر ميناء بانياس على البحر المتوسط.

وقد بدأت حكومات دولية وشركات موزّدة للطاقة بالفعل تبدي اهتمامها بالمشروع، فقد أعلنت إدارة الرئيس دونالد ترامب، التي احتضنت الشرع، دعمها في يوليو الماضي لخط أنابيب جديد تقوده شركة "شيفرون" يُفترض أن ينقل مليوني برميل من النفط الخام يوميًا من البصرة في جنوب العراق إلى بانياس، عبر المسار نفسه الذي تسلكه حاليًا الشاحنات المحمّلة بزيت الوقود عبر الصحراء.

وقال مبعوث ترامب الخاص توم باراك، في بيان عندما كشف البيت الأبيض عن مشروع خط الأنابيب بحضور مسؤولين سوريين وعراقيين كبار، إن المشروع سيساعد على جعل مضيق هرمز "مجرد فكرة من الماضي"، وبدا ذلك منسجمًا مع نهج إدارة ترامب الرامي إلى تأمين صفقات للشركات الأميركية، ولا سيما شركات الوقود الأحفوري، في إطار سياسة خارجية تتسم بتدخل لافت، من فنزويلا إلى الخليج.

ويمتد خط الأنابيب لمسافة ألف ميل، وتبلغ كلفته ٥,٧ مليارات دولار، وسيستغرق بناؤه عامين ونصف العام على الأقل. ويسمح الخط لمصدري النفط بتنويع طرق التصدير على المدى الطويل بالرغم من انه لن يتمكن من أن يحل بالكامل محل سفن الشحن البحرية التي تعبر المضيق، بعدما كشفت الحرب حجم اعتماد العالم على المضيق وتسببت في ارتفاع أسعار الطاقة.

ولكن الاستثمار في سوريا ينطوي على مخاطر كبيرة، فعلى الرغم من أن البلاد تنعم بهدوء نسبي في معظم مناطقها، إلا إن الشرع، الذي كان مسلحًا مرتبطا بتنظيم القاعدة، لم يُحكم سيطرته بالكامل على البلاد بعد، كما تواصل خلايا تنظيم الدولة تنفيذ تفجيرات في أماكن متفرقة من البلاد، وسيكون على خط الأنابيب المرور عبر غرب العراق، وهي منطقة تخضع إلى حد كبير لهيمنة فصائل مسلحة مدعومة من إيران.

ويقول غابرييل ميتشل، المتخصص في شؤون الطاقة والزميل الزائر في صندوق مارشال الألماني، وهو معهد للسياسات مقره واشنطن: "سيكون ضمان الأمن الفعلي لأي بنية تحتية من هذا النوع التحدي الأول بلا منازع"، ويضيف: "سيكون خط الأنابيب عرضة لهجمات المسلحين، لكنه استثمار يمتد ٣٠ عامًا، فمن سيضمن أمنه؟ وكيف يمكن توفير تغطية تأمينية له؟ وماذا سيحدث إذا انتهت الحرب وأعيد فتح مضيق هرمز، وقررت شركات النفط الدولية أن الاستثمار لم يعد ضروريًا؟".

ويقول أحمد قباجي، نائب الرئيس التنفيذي للمؤسسة السورية للبترول المملوكة للدولة، والتي ستتولى تشغيل خط الأنابيب، إن من المتوقع توقيع العقد النهائي في سبتمبر من جانب تحالف يضم شركة شيفرون ومقرها هيوستن، وشركة توتال إنرجيز الفرنسية، ومستثمرين سوريين وقطريين، ويضيف أن التحالف يناقش تدابير أمنية تشمل استخدام الطائرات المسيّرة وغيرها من تقنيات المراقبة المتقدمة لمتابعة خط الأنابيب، الذي سيحظى أيضًا بدعم أمني من الولايات المتحدة.

وقال قباجي في مقابلة أجريت معه داخل مكتبه في بانياس: "هذا مشروع أميركي في نهاية المطاف حيث تصل إلى هنا ٥ آلاف شاحنة يوميًا قادمة من العراق، من دون وقوع أي حوادث أمنية"، وأوضح أنه أجرى بالفعل اتصالات مع مستثمرين قطريين لمناقشة إمكان تمديد خط الأنابيب إلى قطر.

واشنطن بوست